موضوع البحث

ثورة عام 1789 واثرها في التاريخ السياسي والاجتماعي لفرنسا

The Revolution of 1789 and its impact on the political and social) (history of France

اعداد الباحث

علي زكي كامل التميمي

جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية

الايميل: ali.zaki@uokerbala.edu.iq **/ 07727436640**

Prepared by the researcher

Ali Zaki Kamel Al-Tamimi

University of Karbala - Center for Strategic Studies

الملخص

تعُد ثورة 1789م، في فرنسا ذات أهمية مباشرة للعالم كله فهي فترة مؤثرة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية وهي أهم حدث جرى منذ عهد الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، نظراً لأن الثورة الفرنسية كانت احد اهم سبب للحراك المسلح في ازالة النظام الملكي في فرنسا وادى ذلك الى تغيير سياسي واجتماعي منذ تقسيم فرنسا إلى عدة طبقات مختلفة في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فأن بفضل الثورة المستنيرة والعنف الرهيب في أواخر القرن الثامن عشر، ولا سيما الثورة الفرنسية عام 1789، قد أحدثت تغييراً سياسياً واجتماعياً كبيراً في فرنسا، إذ مهد ذلك الطريق لبداية نهاية الملكية، فيما وجدت فرنسا نفسها متداخلة في عدة حكومات مختلفة أثناء الثورة وبعدها، إذ ان انتفاضة عامة الناس للإطاحة بنظام سياسي مكسور توضح انتشار المبادئ الديمقراطية في أوروبا والعالم الجديد، وعليه فقد سعت حكومة الثورة الفرنسية من إلغاء الملكية، بالاضافة إلى إلغاء الإمتيازات الإقطاعية في الطبقة العليا في البلاط الملكي ، وكذلك النفوذ الديني الكاثوليكي، لأن المجتمع الفرنسي آنذاك كان يتشكل من ثلاث طبقات رئيسية مكونة من، النبلاء، ورجال الدين، والعمال أو عامة الشعب، وكان النبلاء ورجال الدين يحتكرون كل الامتيازات، في حين كانت الطبقة الثالثة التي تشكل غالبية المجتمع، محرومة من كل شيء تقريبا.

الكلمات المفتاحية: الثورة الفرنسية، الملك لويس السادس عشر، فرنسا

Abstract

The 1789 Revolution in France is of direct importance to the whole world, as it is an influential period of political and social unrest and is the most important event that has occurred since the era of the Reformation in the sixteenth century, given that the French Revolution was one of the most important causes of the armed movement in removing the monarchy in France and this led to Political and social change since the division of France into several different classes in society. In addition, thanks to the enlightened revolution and the terrible violence of the late eighteenth century, especially the French Revolution of 1789, it brought about a major political and social change in France, as this paved the way for the beginning of the end. The monarchy, while France found itself intertwined in several different governments during and after

the revolution, as the uprising of the common people to overthrow a broken political system demonstrated the spread of democratic principles in Europe and the new world, and accordingly the French Revolutionary government sought to abolish the monarchy, in addition to abolishing the feudal privileges of the class. The upper class in the royal court, as well as the Catholic religious influence, because French society at that time was composed of three main classes consisting of the nobility, the clergy, and the workers or the common people. The nobility and the clergy monopolized all privileges, while the third class constituted the majority of society. , deprived of almost everything. . France,Keywords: French Revolution, King Louis XVI

المقدمة

شـهد عام 1789 بداية الثورة الفرنسـية التي اسـتمرت حتى عام 1794، إذ بدأت الثورة في صـيف عام 1789م، والتي افتتحت عصراً من الانقلاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في فرنسا، إذ كان اغلب سكان فرنسا يعانون من الجوع بسبب نقص الغذاء بسبب ضعف المحاصيل، وكانوا مستاءين من ظروف حياتهم ومنزعجين من ملكهم وحكومتهم، إذ غيرت الثورة مجرى الحكم في فرنســا من ملكي إلى جمهوري خلال تلك الفترة، ولاسيما بعد اعدام الملك لويس السادس عشر في 21 يناير 1793، وفي الأسابيع الستة التي تلت ذلك، أُعدم حوالي 1400 شخص في باريس، ممن كانوا يعتبرون أعداءً محتملين للجمهورية يعتبر العديد من المؤرخين الثورة الفرنسـية بمثابة نقطة تحول في تاريخ أوروبا ولكن أيضًـا في أمريكا الشـمالية إذ أثرت العديد من الأفكار نفسـها على إعلان الاسـتقلال والثورة الأمريكية. دعا الشـعار الشـهير "الحرية والمسـاواة والأخوة" إلى حق كل شخص في الحرية والمعاملة المتساوية، في جميع أنحاء فرنسا وبقية أوروبا كانت عواقب الثورة هائلة، فقد حدثت العديد من التطورات الجديدة بما في ذلك ســقوط النظام الملكي، والتغيرات في المجتمع مع صــعود الطبقة الوسطى، ونمو القومية.

ان ابرز الدوافع والاسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع هو تسليط الضوء على اهم التغييرات التي احدثتها الثورة الفرنسـية في المجال السـياسـي والاجتماعي وهذا ما لم يتم ذكره كثيراً في اغلب الدراسـات الاكاديمية إذ تم التركيز على هذا البحث ضـمن المجال السـياسـي والاجتماعي لما له من الاهمية في تاريخ فرنســا ومااحدثته الثورة من تغييرات كبيرة داخل المجتمع الفرنســي وبمختلف فئاته مما انعكس ذلك على اغلب الدول المجاورة لفرنسا وفي عموم ارجاء القارة الاوربية،

المنهج المتبع في البحث والذي يعالج فيه موضوع تاريخي جرت وقائع احداثه في فترة زمنية سابقة فالمنهج التاريخي يعد هو الانســب لمعالجة موضــوع هذه الدراســة من خلال جمع الوقائع والاحداث المتعلقة بالثورة الفرنسـية، وبناءً على المادة العلمية التي تم الحصـول عليها وبعد تحليلها اعددنا الخطة التالية من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

ففي المبحث الاول خصــصــناه لاهم العوامل التي مهدت لاندلاع الثورة الفرنســية واهمها الســياســية والاجتماعية، بينما جاء المبحث الثاني عن مرحلة الثورة والتغير الســياســي والاجتماعي في البلاد واهم تلك

المراحل التي مرت من خلاله الثورة الفرنسية وسقوط سجن الباستيل، واعلان اول دستور للبلاد في عام 1791 وما تلته من احداث وتغييرات سياسية واجتماعية كثيرة، أما المبحث الثالث فقد تخصص لأثر الثورة الفرنسية ولا سيما في الجانب السياسي والاجتماعي، إذ تم الاعتماد في هذا البحث على العديد من المصادر العربية والمعربة والانجليزية ومن اهمها كتاب ايريك هوبز باوم بعنوان عصـــر الثورة في اوروبا 1789–1848، وكتاب عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي بعنوان التاريخ المعاصر: اوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، وكتاب,Albert Soboul, the french revolution 1787-1799 وغيره الكثير من المصادر المهمة التي تم اعتمادها في البحث.

المبحث الاول

الدوافع والاسباب

كانت لثورة 1789 في فرنسا بدمويتها وعنفها وعلو سقفها نتيجة طبيعية لمجموعة هائلة من العوامل التي دفعت باتجاهها مع مرور الزمن، حتى جاءت اللحظة الحرجة عندما انفجر الناس من تلقاء نفسهم وخرجوا إلى الشوارع والمنشآت الوطنية ليحتلوها ويعبروا عن سخطهم تجاه سياسة الملك وحكومته، إذ كانت الأسباب متعددة وكثيرة الأوجه، وعليه سيتم التطرق على اهم الاسباب التي كان لها الأثر في اشعال فتيل الثورة في فرنسا ومن اهمها (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)[1].

المطلب الاول – الاسباب السياسية والإدارية والفكرية:

يتمثل النظام الملكي في فرنسا، والذي كان وما يزال يستند إلى النظرية نفسها في الحكم وهي (الحق الإلهي) التي كان يحكم على أساسها الملك لويس الرابع عشر [2] والذي حكم بين عامي 1643 – 1715م وصولاً إلى الملك لويس السادس عشر 1774–1791 الذي كان يعده المصدر الأساسي لكل التشريعات والقوانين حتى عام 1789م قبيل بدء الثورة الفرنسية ، مدعياً بأنه يستمد سلطته من الله ، ولهذا الأمر كان يرفض أي مشاركة مهما كان نوعها فهو المرجع الاول والاخير في الدولة، ويمسك بالأمور عن طريق موظفيه الرسميين، وادارة حكومية على درجة كبيرة من التخلف والرجعية، أضف إلى ذلك ضعف شخصيته في البت بالأمور وانتهاز الفرص، كما اتصف بسيطرة زوجته ماري أنطوانيت ابنة الملكة الام ماري تيريزا امبراطورة النمسا والتي كان لها الأثر الأكبر على شخصية الملك من المؤامرات وعزل وتعين وزراء السلطة في نظر الشعب، لكونها نمساوية اعدت مصدر كل المتاعب المالية التي منيت بها فرنسا، وعليه اذا كان الحكم الملكي (المطلق) مقبولاً في عهد لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر، فأنه لم يعد مقبولاً في عهد الملك لويس السادس عشر، وذلك بسبب تغير العصر، فالقرن الثامن عشر وبخاصة الثلث الأخير منه كان عصر الأفكار المستنيرة ، وعصر وجود أشكال من الحكم المقيد دستورياً، كنظام الحكم الملكي الدستوري في إنكلترا، والذي كان يعتمد على حداً معيناً من المشاركة الشعبية في الحكم من خلال مجلس العموم البريطاني، وهذا النظام كان محل اعجاب لكثير من الفرنسيين[3].

أما الجانب الإداري فقد كانت البلاد مقسمة إلى وحدات إدارية منفصلة الواحدة عن الأخرى وكانت تفرض الضرائب على البضائع المتنقلة بين الأقاليم، الأمر الذي اضعف الحركة التجارية بين الأقاليم، كما كان لكل اقليم

موازين ومقاييس خاصة، وكانت الاقاليم خاضعة إلى نائبي الملك سيء الصيت والمكروهين من قبل الشعب الفرنسي، الذين كانوا يجمعون الضرائب اعلى من قيمتها الأصلية لغرض ضمان الربح لهم [4].

أما العامل الفكري فهو تأثر الشعب بأفكار المفكرين من امثال (فولتير ومونتيسكيو وجان جاك روسو) وغيرهم ممن نبههم إلى مساوئ حكم (آل بربون) واستعرض الفضائح التي كانت هذه الأسرة تمارسها ضد الشعب الفرنسي، ومن اهم مميزات هذه الحركة أنها تميزت بالسخرية والنقد اللاذع، وأنها كانت عالمية، إذ لم تقتصر على فرنسا وحدها بل تعدتها، كما وأنها كانت تتطلع إلى ايجاد نظام دستوري كالنظام الإنكليزي، الذي كان يتطلع له الفرنسين ايضاً لأنه كان يحدد من سلطات الملك ويمنح الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المجتمع، فضلاً عن ذلك الازمات الزراعية وضعف الإنتاج وامتناع النبلاء عن دفع الضرائب كل هذه الأمور مهدت لاندلاع الثورة الفرنسية [5].

المطلب الثاني– الأسباب الاجتماعية:

كان النظام الاجتماعي في فرنسا نظام طبقي وراثي وكانت هنالك فجوات اجتماعية كبيرة بين الطبقات، إذ كان المجتمع الفرنسي مقسم إلى عدة طبقات وحسب امتيازات النظام الاقطاعي وهي كالتالي:

اولاً– الطبقة الاولى: وشملت هذه الطبقة رجال الدين(الاكليروس) الذين لهم جميع الحقوق وليس عليهم واجبات، ويحصلون على جميع الامتيازات الاقطاعية كمثل(المشاركة السياسية، عدم دفع الضرائب، اقطاعيات واسعة تحت سيطرتهم، مناصب رفيعة وعالية في الدولة)، وهذه الطبقة قد سيطرت على خمس الاراضي واخذت ضريبة العشر من الفلاحين، ولم تستغل الأموال لهدف ديني، واهملت واجبها الأساسي وهو الواجب الديني، فتعرضت للانتقاد من الطبقات الأخرى في المجتمع، إذ أصبحت هنالك فروق اجتماعية داخلية كبيرة بسبب التفاوت بين رجال الدين الكبار ورجال الدين الصغار الذين نظروا للكبار بنظرة عداوة، وبهذا فأن هذه الطبقة لم تكن كتلة واحدة متوحدة [6].

ثانياً– الطبقة الثانية: وهم النبلاء (الارستقراطية) إذ كانت لهم جميع الحقوق وليس عليهم أي واجبات، وكانوا يحصلون على جميع الامتيازات الاقطاعية كمثل(المشاركة السياسية، كتسلم مناصب عالية ورفيعة في الدولة، الحصول على اقطاعيات واسعة تكون تحت سيطرتهم، اعفائهم من الضرائب)، وقد قسمت هذه الطبقة الى مجموعتين (نبلاء القصر) الذين يعيشون بالقرب من الملك، و(نبلاء المقاطعات) الذين اعتمدوا على الفلاحين للعمل بارضهم والاستفادة منهم لخدمتهم، وهذه الطبقة لم تكن كتلة واحدة وقد تمردوا في بعض الاحيان ضد حكم الملك المطلق [7].

وعليه فقد شكلت كلاً من الطبقة الاولى والطبقة الثانية نسبة 2% من عدد السكان في فرنسا.

ثالثاً– الطبقة الثالثة: وهم البرجوازيين والعمال والفلاحين الذين كان عليهم جميع الواجبات وليس لديهم حقوق تذكر، إذ شكلت هذه الطبقة نسبة 98% من عدد السكان في فرنسا، وقد قسمت هذه الطبقة الى ثلاث فئات وهي كالتالي:

1- البرجوازية: وشملت هذه الفئة كل من اصحاب الحرف واصحاب البنوك والتجار وارباب الصناعة والأدباء والأطباء والأساتذة وغيرهم، إذ ساهموا هؤلاء جميعاً في انعاش الاقتصاد الفرنسي، واصبحت فرنسا دولة صناعية وتجارية بفضلهم، فضلاً عن ذلك كان يقع على كاهلهم ايضاً، عبئ معظم الضرائب، لهذا لم تكن هذه الفئة راضية على الاوضاع السياسية وطالبت بإشراكهم في أمور الدولة السياسية، كما أن هذه الطبقة ايدت (نظرية سميث) التي تدعوا إلى حرية الفرد الاقتصادية، وقد قادت هذه الطبقة الثورة الفرنسية واستفادت من مكاسبها، فضلاً عن ذلك اعتبرت الثورة الفرنسية ثورة برجوازية لدى اغلب الباحثين [8].

2- البروليتارية (طبقة العمال): ظهرت هذه الطبقة العاملة نتيجة تطور الصناعة والتجارة وتركز عملها في المدن والمصانع من الصباح وحتى المساء، إذ طالبت هذه الفئة بإلغاء الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي فرضت عليهم ووقفوا إلى جانب الفلاحين من جنود الثورة [9].

3- الفلاحون: تشكل هذه الفئة الاغلبية الساحقة ضمن ابناء الأمة الفرنسية وتبلغ ثلاثة ارباع السكان في فرنسا، وكان بعض هؤلاء يملكون قطع صغيرة لا تسد حاجتهم العائلية ومنهم من لم يملك ارضاً، ولهذا عملوا في اراضي النبلاء ورجال الدين والكنيسة وقد فرضت عليهم ضرائب وواجبات فوق طاقتهم، إذ كان الفلاح يدفع (ضريبة الراس وضرائب غير مباشرة مثل ضريبة الملح، ضريبة تصليح الطرق) فضلاً عن ضريبة العشور التي دفعوها للكنيسة، كما والزم الفلاح بطحن الطحين وخبزه في مطحنة وفرن سيده، وكان للنبلاء حق الصيد في حقول الفلاحين، بالإضافة إلى ذلك عاشوا تحت وطأة شروط سكنية رديئة وكانت نسبة الوفيات لديهم كثيرة، وكان معظمهم يجهل القراءة والكتابة وكانت الاعمال اغلبها بدائية ويدوية، فكانت هذه الفئة مستعدة لأي انتفاضة لتغيير وضعهم الاجتماعي السيء وازالة الحمل الثقيل عن اكتافهم، وعليه يمكن القول بأن الوضع الاجتماعي والتفاوت الطبقي الذي كان سائداً في فرنسا كان سبباً رئيسياً في نشوب الثورة الفرنسية 1789م [10].

المطلب الثالث- الأسباب الاقتصادية:

كان النظام الاقتصادي في فرنسا نظام اقطاعي، وحتى بداية الثورة، إذ كانت الملكية الفرنسية لا تزال تستند إلى الأسس والمفاهيم القديمة للدولة، المقامة على أساس السيادة المطلقة، إذ اعتبر الملك أنه يستمد سلطته من الله أي أنه يتمتع بالحق الإلهي، وكذلك اعتبر الملك نفسه الدولة كلها، فكان الملك لويس السادس عشر كان يقول (أنا الدولة والدولة أنا) فهو المصدر الأساسي لكل القوانين والتشريعات يمارس كل ذلك في إطار الاستبدادية المطلقة دون أن يكون هناك هيئة رقابة أو محاسبة تقلل من سلطانه بداية الثورة، بينما سادت أوضاع وازمات اقتصادية سيئة جداً، ومن مميزات ومظاهر هذا الوضع هو ظهور البطالة، التضخم المالي غلاء المعيشة، أما الأسباب لفراغ خزينة الدولة فهي أن مدخولات الدولة أقل من المصروفات وكانت الأسباب كالتالي:

اولاً: ازدياد الديون على فرنسا بسبب الإنفاق على الحروب الكثيرة التي خاضتها فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر، إذ بدأت جذور هذه الأزمة الاقتصادية بالازدياد منذ ايام حكم الملك لويس الخامس عشر، فتعاظمت الديون وكانت هذه الديون بسبب نفقات القصر والحاشية وكذلك بسبب تدخل فرنسا في حرب الاستقلال الامريكية (مساعدة

جيش المستعمرات) الامر الذي كلفها اموالاً طائلة بدون أي نتيجة، إذ استمرت هذه المساعدات لمدة خمس سنوات فقط لتنتقم من انكلترا [11].

ثانياً: كانت مصاريف البلاط الملكي كثيرة، بالاضافة إلى مصاريف الجيش والأسطول البحري الباهظة.

ثالثاً: فرض الضرائب على الفلاحين والفقراء فقط [12].

رابعاً: عدم دفع النبلاء والاشراف ورجال الدين للضرائب.

وعليه فقد اصبح التضخم المالي وارتفاع اسعار المواد الاساسية مثل الخبز والحليب، قد أثر بشكل سيء في الطبقة الثالثة من فلاحين وعمال ، فما كان إلا من وزيري المالية (نيكر وكالون) تقديم مقترح من للخروج من الأزمة هو فرض ضرائب بشكل نسبي على جميع طبقات المجتمع بما فيهم طبقة رجال الدين والنبلاء الملك اعجبه هذا الاقتراح بينما احتج رجال الدين والنبلاء على ذلك [13].

المبحث الثاني

مرحلة الثورة والتغير السياسي والاجتماعي في البلاد

المطلب الاول– مرحلة ما قبل الثورة

تعددت عوامل قيام الثورة الفرنسية ومنها وضعية المجتمع الفرنسي قبل الثورة، إذ كان المجتمع الفرنسي قائم على مبدأ اللامساواة بين الفرنسيين تجاه القانون ، الأمر الذي أدى إلى وجود فئتين بالمجتمع الفرنسي، (فئة مستفيدة) ممثلة في هيأة النبلاء والاشراف التي كانت تمثل 2%، من الفرنسيين وقد تمتعت بالعديد من الامتيازات، فلها أراضي واسعة معفية من الضرائب، وكانت تشغل المناصب العليا في الإدارة والجيش، وحق فرض الضرائب على الفلاحين، كما كانت تتلقى اجوراً من الملك بصورة مباشرة ، وفئة (رجال الدين الإكليروس)، إذ مارست هذه الفئة تأثيراً روحياً على الفرنسيين[14]، وقد استحوذت على ما يقارب 10% من الأراضي الفلاحية الفرنسية، هذا وقد تمتعت ايضاً بعدة حقوق كحق أداء ضرائب أقل للدولة، أما الفئة المتضررة فتمثلت في الهيأة الثالثة التي تضم باقي أفراد الشعب الفرنسي أي حوالي 98% من المجتمع الفرنسي، الذي عانى من الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى ما كانت تؤديه من حقوق للكنيسة والنبلاء والاشراف وكانت هذه الضرائب التي يدفعونها إلى الدولة بأشكال مختلفة تثقل كاهلهم[15].

وقد تولى الملك لويس السادس عشر مقاليد العرش الفرنسي عام 1774 وكان عمره 19 عاماً ليخلف جده الملك لويس الخامس عشر وقد ورث عنه أزمة مالية وميزانية مثقلة بالديون ورأياً ساخطاً على الملكية المستبدة، وقد أُثقلت هذه الميزانية الملك لويس الخامس عشر لمشاركة فرنسا في حرب(السنين السبعة) التي انتهت بانتصار الحلف البريطاني على الحلف الفرنسي، وبعدها دخل الملك لويس السادس عشر في مغامرة غير محسوبة العواقب، حينما قام بتخصيص ميزانيته لدعم الثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني بسبب كرهه لبريطانيا آنذاك، وعليه فقد أفلست ميزانية المملكة الفرنسية وأثقل كاهل الطبقة العاملة الفرنسية بالضرائب، الأمر الذي زاد من حجم السخط ضد الملك

وحكومته، فضلاً عن ذلك كانت للثورة الأمريكية التي كرس الملك لويس السادس عشر نفسه لدعمها كانت سبباً في صعود النفس الثوري في العالم، وفي فرنسا تحديداً[16].

وفي تلك الاثناء حاول الملك لويس السادس عشر احتواء الأزمة، فقام في اول الأمر بعزل وزير المالية البارون أنيه تورغوت، لفشله في تشريع اصلاحات مناسبة وقام بتعيين جاك نيكر كمسؤول عن الوزارة ولكن من دون نيل صفة الوزير لكونه أجنبياً، وأدرك نيكر فور استلامه مهماته فداحة نظام الضرائب الحالي والذي أثقل كاهل الطبقة الفقيرة وأعفى طبقة النبلاء ورجال الدين أساساً منها، لذلك فقد اقترح نظاماً ضريبياً بديلاً يقوم على عدم زيادة الضرائب على الفقراء، وإنما فرضها على النبلاء ورجال الدين، فضلاً عن تخفيف امتيازاتهم، وكان قد اعده بنظره كافياً لتدارك جزء كبير من الأزمة، كما واقترح وضع سقف لإنفاق الجمعية الوطنية الهيئة التشريعية آنذاك، إلا أن هذه الاقتراحات لم تلقى مسمعاً أو قبولاً من وزراء الملك، فطالب نيكر بترقيته ليصبح وزيراً إلا أن الملك رفض وأقيل نيكر وعُين شارلز الكسندر مكانه ليدرك الأخير فداحة الأزمة ويقترح نظاماً ضريبياً جديداً على النبلاء ورجال الدين إلا أن الجمعية الوطنية رفضت اقتراحاته وبعد محاولات كبيرة ومستمرة لتمرير المقترح الرامي لتخفيف الأزمة إلا إنها منيت بالفشل، وعليه قام الملك لويس بالإعلان عن انتخابات جديدة للجمعية الوطنية في مايو أيار عام 1789م، بعد قرابة القرن من تجميد الانتخاب منذ عام 1614م وكان هذا بمثابة مؤشر على تأرجح آل بوربون وخضوعهم واجبارهم على مطالب الشعب[17].

المطلب الثاني– اهم مراحل الثورة الفرنسية

استمرت الثورة الفرنسية ما يقارب الـ(10) سنوات، ومرت من خلاله عبر ثلاثة مراحل أساسية وهي كل من:

اولاً– المرحلة الأولى (يوليو– تموز 1789 – أغسطس– آب 1792): وهي فترة الملكية الدستورية التي تميزت بتأسيس (الجمعية الوطنية) واحتِلال سِجن (قلعة الباستيل)، بالإضافة إلى إلغاء الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإصدار بيان حقوق الإنسان وتم فيه وضع أول دستور للبلاد خلاله.

ثانياً– المرحلة الثانية (أغسطس– آب 1792 – يوليو– تموز 1794): بدأت هذه المرحلة مع إعلان النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري، إذ تم فيه إعلان وإلغاء الملكية في فرنسا، ومن ثم إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.

ثالثاً– المرحلة الثالثة (يوليو– تموز 1794 – نوفمبر– تشرين الثاني 1799): عرفت هذه الفترة بفترة تراجع التيار الثوري الفرنسي، واعادة الطبقة البرجوازية التي سيطرت على الحكم، والتي وضعت خلاله دستوراً جديداً للبلاد وتحالفت مع الجيش، كما وقد شجعت هذه الفترة نابليون بونابرت بانقلاب عسكري ووضع حد للثورة[18].

المطلب الثالث– الجمعية الوطنية ومجلس العموم :

تم تقسيم الجمعية الوطنية إلى ثلاثة أقسام والتي شملت كل من (رجال الدين – النبلاء – وباقي فئات المجتمع) وهم من الطبقة المعدومة في المجتمع والعاملة في ادنى واقل الاعمال، وفي الاول من شهر يونيو من سنة 1789م، أعلن فيه ايمانويل سييس، بإنضمامه لما طالبت به الطبقة الثالثة، وتبعه ايضاً مجموعة من رجال الدين والاشراف والنبلاء ، إذ أعلن فيما بعد عن عدة خطوات سياسية لتشكيل برلمان، عرف فيما بعد بالبرلمان الفرنسي ، ليكون بديل عن تسمية الطبقات الثالثة في المجتمع ليكون هذا البرلمان هو من يمثلهم في جميع المشاركات السياسية والاجتماعية وغيرها، وقد دعت كلاً من الطبقتين الأولى والثانية للانضمام إليهم ، كمحاولة منهم لإحتواء أزمة البلاد ، وكذلك ليكونوا اداة معارضة ضد تشكيل وانعقاد الجمعية الوطنية، وسرعان ما تم اغلاقه بأمر من الملك لويس السادس عشر، لما يشكله هذا المجلس من تهديد ضد سلطانه ونفوذه ، إلا ان ذلك لم يمنعهم من الاجتماع، فتوجهوا بعدها إلى قاعة التنس التي كانت قريبة منهم ، وعقدوا اجتماعهم وأدوا يمين الولاء إذ عرف فيما بعد هذا العهد واليمين بأسم (بعهد قاعة التينيس) لكون الاجتماع عقد في قاعة للتنس، بينما سار معهم عدداً من رجال الدين والنبلاء فيما بعد [19].

وفي هذه الأثناء قد سخطت العائلة المالكة على نيكر بسبب تأثيره على الرأي العام الذي كان ينادي بالضد من الملك وسلطته الحاكمة ، بسبب نشره لعدة وثائق مالية خاصة في الديون الملكية ، والتي أدت فيما بعد إلى زيادة سخط الشعب الفرنسي من الملك وسلطته الملكية ، وفي يوليو من عام1789 م، تمت إقالة نيكر الأمر الذي تسبب في إثارة الشعب مرة اخرى ضد الملك ، الذي اعتبره الكثير من سكان مدينة باريس ، هو اعتداء على الجمعية الوطنية التي تمثلهم، فبدأوا بعد ذلك العمل على العصيان المدني، بينما استمرت اعمال الجمعية الوطنية بالانعقاد في مدينة فيرساي، حتى لا يتم غلق القاعة مجدداً، فضلاً عن ذلك فقد عمد اغلب سكان الشعب الفرنسي على اعمال الشغب ضد نظام الملك وحاشيته[20].

المطلب الرابع– سقوط حصن الباستيل [21] ١٤ يوليو ١٧٨٩

بعد تصعيد وتيرة المظاهرات في المجتمع الفرنسي أصبح الموقف لا يحتمل فكان الشعب والجمعية الوطنية هو الاسم الذي أطلقه على أنفسهم ممثلو الطبقة العامة واصبحوا في جانب والملكية والنبلاء في جانب آخر، وكان الأسلوب الوحيد المتبقي للملكية هو استخدام الجيش، إذ انضمت قوات من الجيش الفرنسي إلى الحرس الوطني الذي تكون حديثا للدفاع عن حقوق الشعب، ووجهت البرجوازية جموع الشعب في ١٤ يوليو ١٧٨٩ إلى حصن الباستيل الذي يعد رمز العبودية والاستبداد فاستولت عليه، فكان أول عمل عسكري تقوم به جموع الشعب ضد رمز الاستبداد الملكي، وأثبت الشعب قدرته عمليا بأنه الجدير بأن يصرف الأمور بنفسه وبواسطة ممثليه، فيما أدرك الملك لويس السادس عشر أن الخطر يكمن في استمرار الصدام بينه وبين الشعب فلجأ إلى استرضائه عن طريق إعادة نكر إلى الوزارة، واعترف بقيمة سقوط الباستيل[22].

ومن الجدير بالذكر أنه في ٩ يوليو ١٧٨٩ قبل سقوط الباستيل بأيام أعلنت الجمعية الوطنية أن اسمها الجديد هو (الجمعية الوطنية التأسيسية) وأن مهمتها هو وضع دستور للبلاد وقد انتصرت الجمعية الوطنية على الملك لويس السادس عشر، عندما قررت في ١٧ يونيو ١٧٨٩ أن تطلق على مجلس الطبقات (اسم الجمعية الوطنية) أو (مجلس الأمة) وعليه اندمج مجلس النبلاء ومجلس رجال الدين ومجلس العامة في مجلس واحد لا طبقات فيه، أي اندمجت جميع طبقات فرنسا كلها في امة واحدة، إذ تحدت الملك في ٢٠ يوليو ١٧٨٩ عندما أقسم أغلبية أعضائها على ميثاق ملعب التنس إلا ان تنفصل أبدا إلى طبقات مستقلة، بينما سارت الجمعية الوطنية في طريقها نحو وضع الدستور وحتى صدوره وقعت أحداث جسام قضت على لويس السادس وعلى ملكية البوربون بعد سنوات قليلة من الثورة الفرنسية، وعليه بدأ سيل الفارين المهاجرين إلى خارج فرنسا ليصبحوا بعد ذلك خطراً عسكرياً يهدد فرنسا بحرب أهلية، وفى هذه اللحظات كان المواطن الفرنسي يكتشف نفسه، تآخيا مع أخيه في الوطن متساوياً معه في الحقوق، وشعر بفرديته وإنسانيته وبمسؤوليته إزاء مواطنيه ووطنه وإزاء العالم، إذ ارتفعت صورة الثورة الفرنسية ليس في فرنسا فحسب وإنما في كل أرجاء أوربا في أعقاب صدور (إعلان حقوق الإنسان)[23].

فضلاً عن ذلك جرت عدة احداث قد ساعدت في تأجيج الثورة والإسراع في انتشارها في داخل فرنسا واثرت على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومن اهمهما:-

1- زوال نظام الاقطاع (الغاء امتيازات الاقطاعيين-اسابيع الخوف الكبير): بعد سقوط حصن الباستيل تشجع الشعب الفرنسي على مهاجمة اراضي وقلاع النبلاء الاقطاعيين، إذ تعتبر هذه الاحداث احداث اسابيع الفزع الكبير وبأعقاب ذلك هرب الكثير من الاقطاعيين خارج فرنسا، وعندها اعلنت الجمعية الوطنية على الغاء نظام وامتيازات الاقطاعيين، والذي عُد من اهم انجازات الثورة[24].

2- مصادرة املاك الكنيسة: تمتعت الكنيسة في ظل النظام الملكي بامتيازات واسعة وبعد الغاء نظام الاقطاع عملت الجمعية الوطنية وقررت الغاء امتيازات الكنيسة، إذ قامت بمصادرة (ضريبة العشور) الخاصة بالكنيسة لصالح الدولة بغرض سد العجز المالي، بالإضافة إلى مصادرة املاك واراضي الكنيسة، واصدرت الجمعية سندات الدين من اجل سداد الديون واصبح رجال الدين عبارة عن موظفي دولة بعد ان كانوا دولة داخل دولة، وعليه فقد أُجبر رجال الدين على تقديم يمين الولاء للدولة وهكذا الغيت جميع امتيازات هذه الطبقة[25].

3- الهجوم على قصر فرساي: بعد عدة اسابيع من الخوف وبعد هروب الاقطاعيين وتعاظم الازمة الاقتصادية ووصول اشاعات تقول بان عصابات اجنبية تقترب وان جيشا اجنبيا على وشك الدخول إلى فرنسا بهدف القضاء على الثورة لمناصرة الملك وحاشيته، وفي ظل هذه الظروف قامت الجماهير الغاضبة من فلاحين وعمال ونساء واطفال بالهجوم على قصر فرساي رمز الحكم المطلق في فرنسا، إذ طالبت هذه الجماهير بالخبز، إذ لم يتجرأ الملك بإعطاء الأوامر للجنود والحرس بإيقاف الجماهير عندها قام قائد الحرس الملكي "لافييت" بأقناع الملك بالخروج من القصر والانتقال إلى باريس وبالفعل غادر الملك القصر ونقل قصره إلى العاصمة واقام في قصر التويلري وهكذا انحنى الملك وخضع لإرادة الشعب، وهذا ايضا عد من انجازات الثورة الفرنسية[26].

المطلب الخامس– إلغاء الإقطاعية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن:

في اليوم الرابع من نوفمبر عام 1789م، عملت الجمعية الوطنية على إلغاء النظام الإقطاعي في فرنسا بصورة رسمية ، كما وتم إلغاء جميع الامتيازات والحقوق الخاصة بطبقة النبلاء ورجال الدين، بينما تم فيه تعليق النظام القضائي القديم في نفس العام ومن ثم إلغائه نهائياً عام 1790م[27].

وفي السادس والعشرين من أغسطس عام 1789م، أقرت الجمعية الوطنية على إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي احتوى فيه على مبادئ عامة لحقوق الإنسان والذي تم أخذه فيما بعد، ليكون مقدمة للدستور الفرنسي، إذ اعتبر الإعلان أحد أهم المحطات في تاريخ التطور الخاص بحقوق الإنسان، هذا وشملت على عدد من القرارات الحاسمة التي تتعلق بإلغاء الامتيازات ومن أهمها[28]:

1– إلغاء جمع حقوق النبلاء الإقطاعية وما يرافق ذلك من حقوق قضائية فالحقوق الإقطاعية تلحق الأذى بالإنسان، مع مراعاة رفض جمع الحقوق التي تتعارض مع حرية الإنسان، واحترام الملكية ليصبح المالك الحر.

2– إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة، وإلغاء إيراد السنة الأولى الذي كان كل أسقف يدفعه للبابا بعد استلامه للمنصب، والتأكيد على مبدأ المساواة في دفع الضرائب.

3– إلغاء امتيازات المقاطعات والجمعيات الحرفية في الأقاليم وجمعيات الأقاليم التشريعية.

4– إصلاح النظام القضائي بحيث يتساوى الجميع أمامه في الواجبات والحقوق والعقوبات .

5– إعلان مبدأ المساواة في الحصول على الوظائف العامة وشغلها[29].

كما اكدت هذه الوثيقة من اهم انجازات الثورة الفرنسية، إذ جاء في الوثيقة الحقوق والواجبات التي يجب ان يقدمها المواطن للدولة او المصلحة العامة، وبناءً على هذه الوثيقة اصبحت الدولة وسيلة لتأمين حقوق الانسان ومن النقاط التي وردت في الوثيقة ما يلي[30]:

1– الناس يولدون متساوون في الحقوق الطبيعية المقدسة التي لا يمكن انتزاعها من الفرد وهي حق الحياة ، حق التملك، حق التصدي للاضطهاد.

2– الشعب هو صاحب السيادة والدولة مقيدة بواسطة حقوق الفرد وخاضعة للقانون.

3– الحرية هي ان يعمل الفرد ما يشاء طالما لا يضر في عمله الحقوق المشروعة للغير [31].

4– جميع المواطنون متساوون امام القانون.

5– حرية التعبير عن الراي حق مقدس للفرد.

6– كل انسان بريء حتى تثبت ادانته فلا يمكن انتقاد فرد او سجنه إلا حسب القانون [32].

المطلب السادس– دستور سنة 1791 واعلان المؤتمر الوطني لعام 1792:

كانت إحدى أهم المطالب الخاصة بالجمعية الوطنية قبل بدأ الثورة هو كتابة دستور جديد للبلاد، وما ان نجحت الثورة بالانتشار والنجاح في بادئ الأمر، اخذت الجمعية على عاتقها من كتابة أول دستور في تاريخ فرنسا، الغاية منه هو الحد من سلطة الملك المطلقة في البلاد، إذ حاول بعض اعضاء الجمعة من ان يكون

هناك مجلسين تشريعيين مشابه للنظام المتبع في امريكا بمجلسيها التشريعي والقضائي آنذاك، بينما اقترح البعض الآخـر ان يكون النظام مـوازي للنظاميين الأمـريكي والبريطاني، الامر الذي تسبب باختلاف وجهات نظر كثيرة داخل الجمعية الوطنية ، ولكن في النهاية تم الاقتصـــار على مجلس واحد في البلاد، الامر الذي زاد من حدة النقــاش حول مـــــدى السلطة التي سيتم منحها للملك، إذ تم في الختام منح الملك سلطة تعليقــية على قرار المجلس، لكنها كانت قرارات رمزية ومؤقتة، إذ كان بأمكانه تأخير تمرير القرار لامنعه، فيما تم إقرار مبدأ فصل السلطات كمبدأ للحكم[33].

كما ويُعد هذا الدستور من الانجازات الهامة للثورة الفرنسية، إذ وُضع هذا الدستور بعد ان انتهت الجمعية التأسيسية من مناقشتها، اما اهم ما جاء في هذا الدستور هو:

1- فرنسا دولة ملكية وراثية.

2- يتمتع الملك بصلاحيات واسعة بالأخص في الشؤون السياسية والخارجية اما صلاحياته الداخلية فقد حددت وقلصت.

3- فصل السلطات أي انتخاب ثلاث سلطات تنفيذية تشريعية وقضائية، فالسلطة الأولى (التشريعية) هي عبارة عن هيئة ممثلين يقوم الشعب بانتخابهم مرة كل سنتين ويكون حق الانتخاب والترشيح للمواطن الذي يدفع ضرائب مباشرة، اما السلطة التنفيذية فهي مكونة من الملك ومجموعة وزراء يعينهم الملك وهذه السلطة تنفذ قرارات السلطة التشريعية.

4- شدد الدستور على حرية العمل والحرية الاقتصادية والدينية.

5- استطاعت الجمعية القومية ان تسحب الثقة من الحكومة والوزراء الذين يستعين بهم الملك.

6- قسمت فرنسا حسب هذا الدستور إلى 83 دائرة، ووحدة ادارية، وكل دائرة إلى نواحي ويدير هذه الوحدات موظفين، إذ يقوم سكان الدوائر بانتخابهم لغرض تسهيل الحكم [34].

وعليه يمكن القول بأن أهمية هذا الدستور أنه اعتمد بشكل كامل على لائحة حقوق الانسان وكذلك الدستور الإنكليزي ومنه صدرت العديد من الدساتير في دول العالم، وبموجب ذلك الدستور عد الملك موظفاً كبيراً له الحق فقط في اختيار وزرائه لا غير فاصبح الملك يملك ولا يحكم.

انشـغلت باريس في بداية شـهر سبتمبر بالانتخابات، لغرض تشكيل المؤتمر الوطني حتى تم الانعقاد في 21 سبتمبر 1792م، وكان بدء الانتخابات في الثاني من سبتمبر، وهو نفس اليوم الذي بدأت فيه المذابح وكان للمؤتمر الوطني ذات أهمية كبيرة في تاريـخ الثـورة، إذ تم تغير النظام الحاكم في فرنـسا بـصورة جـذرية، فتحول النحكم من الملكي السـتوري الى الحكم الجمهوري والذي تقرر ذلك وفق دسـتور 1791م، كأول تغيير سـياسـي يشمل السلطة الحاكمة في تاريخ فرنـسا، إذ تم هذا التغيير خلال بداية عمل المؤتـمر الوطـني، فضلاً عن ذلك ففي عام 1792م، تم اقرار الحق العام في اجراء الانتخابات في فرنسا، والذي عد فيما بعد كأول عمل أســاس في بناء المؤتمر الوطـني، واول خـطوة في تحقيق مـبدأ المساواة الـسياسية، والذي يُعد من أهم المبادئ في وثيـقة إعـلان حقوق الإنـسان [35].

المطلب السابع– الانقسامات الداخلية للثورة وفشل الملكية الدستورية وهروب الملك:

بدأت الطبقة الثانية في البلاد الذين يطلق عليهم اسم (الأرستقراطيون) بالتشكل داخل المجلس بسبب الانقسامات التي حدثت داخل الجمعية الوطنية، ليتم تسميتهم باليمينين بسبب جلوسهم في يمين المجلس وكانوا من اشد المعارضين للثورة بصورة عامة، بينما تشكل الديمقراطيين الملكيين الذي تحالفوا مع نيكر يطالبون فيه بتشكيل نظام مشابه لما موجود في بريطانيا، كما وجلس نائبي الحزب الوطني في كل من الوسط واليسار في داخل المجلس بقيادة لافايي، بينما كان سايس يعمل في هذه الأثناء على تقريب كل من الوسط واليسار في تكوين مقترح مشترك، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت السلطة الخاصة بالحرس الوطني بدأت بالتزايد والحضور بقيادة لافايي تتزايد، بينما اتخذت الجمعية عدة قرارات رمزية ضد ما يمثل به النظام القديم، الأمر الذي زاد من حفيظة النبلاء الذين عدد مهاجريهم بالتزايد في الدول الأوروبية الذين هاجروا خلال الثورة[36].

وتم خلال هذه الاحداث من انتخاب النواب ولسنة واحدة، إلا أن نواب قاعة التينس (الكوميون) قد إتفقوا بإستمرار الإجتماع لحين إقرار الدستور الفرنسي، وفي نهاية عام 1790م، كان الجيش الفرنسي في حالة يرثى لها، إذ كان أغلب الضباط هم من طبقة النبلاء، الذين وجدوا انفسهم في مواجهة كبيرة لضبط النظام في الجيش الفرنسي، لأن كثير من الجنود كانوا منتمين للطبقات الفقيرة في البلاد، إذ تمردوا على قادتهم وشنوا تمرد كبير على قواد الجيش الفرنسي فيما بعد، في الوقت نفسه حصل تمرداً داخل الجيش من قبل بعض الضباط ليتم فيما بعد محاكمتهم بتهمة وقوفهم بالضد من الثورة، الأمر الذي دفع الكثير من الضباط من ذوي الخبرة بترك البلاد والهرب منها، كما ظهرت في ظل هذه الفترة العديد من النوادي السياسية ومن اشهر هذه الاندية (اليعاقبة) أو نادي اليعاقبة الذي كان معارضاً للنظام الملكي وكان يطالب بالنظام الجمهوري، وخلال هذه الفترة تدهورت الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد اثناء ما كانت فيه الجمعية الوطنية تشكل وتقر الدستور الفرنسي، الامر الذي أدى إلى تضخم العجز المالي ما دفع ذلك بالمجلس نت أعطاء نيكر نوع من الديكتاتورية المالية لإصلاح الأوضاع في البلاد بعض الشيء[37]، إذ لم تستطيع الجمعية الوطنية المنقسمة من إدارة شؤون الدولة، الامر الذي ازداد فيه الوضع الأمني سوءاً وتفاقمت فيه الأزمات المالية وضعف الجيش، وظهرت مشاكل دستورية ولاسيما عندما اوقف الملك جزءاً من القرارات، كقرار إعدام النبلاء المهاجرين الذين خانوا القضية الدستورية في وجهة نظره [38].

بعد الهجوم على فرساي وبعد اعلان وثيقة حقوق الانسان، واعلان الدستور، شعر الملك ان مكانته في اخذت تنعدم في المجتمع، فبدأ يخطط للهرب سراً هو وافراد عائلته خارج فرنسا لكي ينضم إلى الفرق العسكرية المؤيدة له على الحدود، ثم يقوم بالعودة إلى فرنسا مع قوات عسكرية نمساوية لكي يقضي على انجازات الثورة حتى يعود ليحكم فرنسا بصورة مطلقة [39].

وأزاء هذه الاحداث التي ازعجت الملك لويس السادس عشر ولا سيما من الثورة وتبعاتها، كان ولابد من التدخل الداخلي والذي تمثل باخيه كومت دارتو وزوجته ماري أنطوانيت ، اللذان كانوا دائماً ما دائماً ما يحثانه على الاجراءات التي من شأنها الحد من انتشار الثورة والتصدي لها من خلال دعم الطبقات العليا والوسطى في

الدولة اتخاذ كالنبلاء والمهاجرين الذين بدأوا بتقريب وجهات النظر لموقف اوربا ما تفعله الثورة بالملوك لكسب تعاطفهم ووقوفهم من الملك لويس، إلا ان هذه الامور والاحداث لم تجلب سوى البغضاء على الملك وحاشيته الامر الذي أدى إلى هروب الملك وعائلته ألى النمسا بعد عدة اجراءات قام بها هو وحراس الحدود في النمسا، وعليه فقد استطاعت العائلة الملكية من التنكر بزي الخدم خلال يوم 20 يونيو عام 1791م، إلا أن الأمر لم يتم كما خطط له الملك وقد تم التعرف عليه وتم القاء القبض عليهم واعادتهم إلى باريس خلال يوم واحد من هروبه إلى النمسا، وعليه فقد عملت الجمعية الوطنية على تعليق سلطة الملك وأبقائه وعائلته تحت الحراسة المشددة، إذ كانت لحادثة هروب الملك أثر كبير في الرأي العام، مما أدى إلى تزايد الروح المعادية للنظام الملكي ولرجال الدين والنبلاء على حد سواء، الذي اعطى دفعات كبيرة وملهمة لدى اغلب الشعب الذي كان يطالب بالنظام الجمهوري، إلا ان ذلك لم يستمر بسبب ردعهم من قبل المتمسكين بالنظام الملكي وحدثت فوضى وقد تم قتل البعض منهم باطلاق الرصاص عليهم، مما اعاد الملك لويس السادس عشر إلى سلطته في اليوم التالي بمساعدة من الملك ليبولد الثاني الذي بدأ بتحشيد بعض من ملوك أوروبا لغرض التدخل لمصلحة الملك لويس في تلك الفترة، مما أدى ذلك إلى حدوث اعمال شغب وتزايد المطالبين باستمرار الثورة، ما اجبر الملك على استخدام وسائل القمع ومن اهمها المقصلة كأهم وسيلة، إلا ان ذلك لم يستمر طويلاً بسبب ارتفاع حدة رأي الشعب بإزالة الملك وسلطته مما أجبره على الهروب مجدداً واعادته مرة أخرى مكسوراً إلى فرنسا وجرت بعدها انتخابات جديدة للجمعية التشريعية وظهرت في الجمعية التشريعية كتلتان وهما الجيروند واليعاقبة عام 1792م[40].

بعد الانتخابات الاخيرة بدأت الخلافات والصراعات بالظهور ولا سيما بين كل من اليعاقبة بقيادة روسبير وبين لافايي 1792م، وفي ظل هذه الفترة أيضاً الإخفاقات العسكرية للجيش الثوري في مواجهة الجيوش الملكية الأوروبية في البداية، وظهور اشاعات تبين عن تواطئ الملك في ذلك، وعليه أتت الخطوة الحاسمة في القضاء على الملكية في العاشر من أغسطس عام 1792م، حينما قامت مجموعات ثورية بقيادة قوات الحرس الوطني تقدر بنحو20 ألف بمهاجمة القصر الملكي والقضاء على غالبية حرس الملك السويسريين وإلقاء القبض على الملك، وقامت الجمعية الوطنية بعدها في ظل غياب ثلثي أعضاءها بتعليق العمل بالنظام الملكي، وكان غالبية النواب من اليعاقبة، واستلم دانتون الجمهوري وزارة العدل وأصدر بعدها بأيام أمراً باعتقال لافايي الذي لاذ بالفرارا بعدها إلى النمسا، وقام بعض أنصار الملكية بأعمال شغب في بعض مناطق من فرنسا رداً على الحادثة، وفي هذه الأثناء حدثت مجزرة سبتمبر الشهيرة، ففي ظل اجتياح الجيوش الملكية الأوروبية لحدود فرنسا ازدادت المخاوف من تواطئ الأسرى مع هذه القوات الغازية، فقامت قوات من المتطوعين في ظل غض الطرف من الحكومة بإعدام قرابة نصف عدد السجناء في باريس والذين قدر عددهم 1200-1400 سجين، وأثرت هذه الأحداث على الصورة العامة للأطراف الثورية، التي أدت فيما بعد إلى انقسامات في المجتمع وأعتبر كل من عارضها هو معارض للثورة[41].

المطلب الثامن– مرحلة الجمهورية الفرنسية وعهد الرعب (1792– 1795):

في العشرين من سبتمبر انطلق المؤتمر الوطني ليخلف الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية موحدة والتي كانت أولى قراراتها إلغاء المليكة رسمياً وإعلان تأسيس الجمهورية الفرنسية، مع تأسيس المؤتمر بدأ روسبير يظهر بقوة أكبر وبدأ معارضوه بتحديه في المؤتمر بصورة مباشرة، كما وطالب روسبير بإعدام الملك قائلاً (يجب أن يموت الملك حتى يحيا الوطن) وفي السابع عشر من شهر يناير عام 1793 تم فيه الحكم على الملك لويس بالإعدام على المقصلة بتهمة الخيانة العظمى وتم تنفيذ الحكم في 21 من الشهر نفسه، إذ تسبب الحادث ذعراً كبيراً لملوك أوروبا الذين شعروا بأن ما جرى يهددهم بشكل مباشر، وبعد إعلان الجمهورية في 21 سبتمبر 1792م، وإعدام الملك لويس السادس عشر في 21 يناير 1793م، اخذت فرنسا بالاتجاه نحو تطرف آخر، وهو ما أحاط فرنسا بالأخطار الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار السياسي، والذي هدد بذلك مستقبل الثورة فيها وأمام ذلك رأى المؤتمر الوطني ضرورة تشكيل هيئة مصغرة تتسلم السلطة في فرنسا، فانتخبت لجنة تضم تسعة أشخاص عرفت بأسم (لجنة الإنقاذ العام)، وأعطيت صلاحيات مطلقة لها وباشرت بالبطش والإرهاب والذي عرف فيما بعد بعهد الرعب[42].

فبعد إعدام الملك لويس تم تأسيس لجنة الأمن العام والتي كان لروسبير نفوذاً واسعاً فيها ومع صعوده وتزايد المخاوف من الثورات المضادة والتناحر الشديد بين القوتين السياسيتين الجبليون والجيرنديون بدأت حملة لإبادة جميع من ناصر الثورة بقيادة روسبير، وقد سميت هذه الفترة بفترة التطرف الذي اتسم بالدموية القاسية، إذ تم فيها أعدام الكثير من القيادات الكبيرة التي قادت الثورة خلال عام 1789م، إذ تم تقدير عدد الضحايا بحدود40 ألف مواطن فرنسي أعدموا من خلال المقصلة وكان اغلبهم من طبقة الفلاحين والعمال خلال الثورة وما بعدها، بالاضافة إلى الذين خالفوا روسبير بان انعقاد المؤتمر الوطني وهم الجبروندبين، إذ تم بعدها من قرار دستوراً جديداً للبلاد، وتم ايضاً تأسيس الحرس الثوري المكون من الطبقة الثالثة والفقيرة، الذين كان لهم دوراً بارزاً في تحشيد الطبقة الفقيرة لإشعال الثورة بقيادة لجنة الأمن الوطني، والذي تم امرار فيه قانون الاشتباه الذي حد من حريات ابناء الطبقة العامة، ما تسبب بالذعر الثوري في أرجاء البلد، وكان الهدف هو ردع كل من يفكر بالتعاون مع الأعداء في ظل الأخطار الجسيمة المحدقة إلا أنه أصبح أداة في يد اللجنة للقضاء على جميع المعارضين والمخالفين، وتم بعدها فرض قانون الحد الأقصى العام الذي وضع حداً لأسعار المؤن ولكنه لم يلق قبولاً لدى الموطنين، فضلاً عن ذلك شهدت هذه الفترة حملة متطرفة ضد الدين ورجاله[43].

بعد تأسيس المحكمة الثورية في باريس وتبني المقصلة كوسيلة رسمية للإعدام، بدأت مرحلة اتسمت بالدموية الهائلة والإعدامات المنهجية، إذ تم إعدام جميع الثوار الذين قادوا الثورة في بداياتها من سياسيين وعسكريين وغيره من فئات المجتمع، وتسببت هذه المرحلة في إضعاف شرعية وشعبية الثورة بصورة عامة وحكومة روسبير على وجه الخصوص[44].

وفي الشهر الثالث من سنة 1793م، حدثت ثورة بقيادة الفلاحين في غرب فرنسا والتي سميت بالثورة المضادة واخرى بقيادة الجيش الملك الكاثوليكي، وهو الاسم الذي تم تسميته بمسمى (الثورة المضادة)، التي

إمتدت لتشمل المناطق الاخرى، وقد بدأت الأحداث أزاء الامتعاض من الثورة الفرنسية بصورة عامة، إذ انطلقت الشرارة الاولى في الشارع الفرنسي، والتي استمرت ما يقارب ثلاث سنوات منتهية بإنتصار الجيش الجمهوري وأبادة الجيش الملكي الكاثوليكي، إذ قدرت أعداد الضحايا قرابة الـ250 ألف، الأمر الذي خلف فراغ سياسي كبير وتم على أثره انتخاب دستور للبلاد[45].

المطلب التاسع– دستور سنة 1793 – 1795 وتشكيل حكومة الادارة:

بعد ان فشل الجيروند في سياستهم الداخلية بصورة خاصة والخارجية وبعد تولي اليعاقبة الحكم بعد اعدام الملك، اعلنت عن فرنسا جمهورية ووضع دستور جديد لفرنسا يختلف عن دستور 1791، إذ اهم ما جاء في هذا الدستور ما يلي:

1– ان فرنسا دولة جمهورية وحق الانتخاب للجميع، إذ لا فرق بين مواطن فعال او غير فعال.

2– يجب على الدولة الوقوف إلى جانب مواطنيها الضعفاء من ذوي الامكانيات الاقتصادية المحدودة (دولة مساعدات اجتماعية).

3– البرلمان هو الذي يختار السلطة التنفيذية من بين اعضاءه (الانحراف عن مبدأ فصل السلطات).

4– يمكن استخدام استفتاء عام على قرارات مهمة مثل اعلان الحرب.

5– حق العمل لكل مواطن في الدولة بدون تمييز عنصري واجتماعي وغيره [46].

إلا ان هذا الدستور لم يتم العمل به وبقي حبراً على ورق لأن فرنسا كانت تواجه اخطار خارجية مما اصبحت فيه السلطة بأيدي لجنة الامن العام بزعامة روبسبير الذي بالغ بالإرهاب وحكم بصورة دكتاتورية وبدأت الثورة تقتل اصحابها وتم القضاء على روبسبير في سنة 1974، إذ كان لسقوط روبسبير هو القضاء على امكانية تنفيذ قرارات دستور 1793 وبعدها اعلن عن دستور جديد في عام 1795 والذي يشبه إلى حداً ما دستور 1791م[47].

وعليه يمكن القول بأن هذا الدستور اعطى حق المساواة السياسية والاجتماعية لجميع المواطنين على خلاف دستور 1791 الذي حرم فئة معينة من الانتخابات والترشيح في البلاد.

بينما قام الدستور الجديد لعام 1795 بإنشاء مجلسين للنواب ليشكل الهيكل التشريعي للبلاد، وهما مجلس (الخمس مائة) و(مجلس الشيوخ)، إذ منح الشيوخ حق النقض لقرارات المجلس الأول، إلا أنه لم يمنح حق المبادرة بالتشريعات، ومع بداية تأسيس الحكومة التوجيهية بدأ للجميع أن الثورة قد اخذت بالانتهاء، لكن عمق الانقسامات المجتمعية بين الجمهوريين وأنصار الملكية واليعاقبة وغيرهم جعل مسألة إدارة البلاد أمراً صعباً، وقد رغب الاغلبية في اسقاطهم منذ بداية حكمهم وخسر أنصارهم في اغلب الانتخابات إلا أنهم لجأوا لأساليب غير دستورية، إذ استخدم الجيش لكبت الفائزين المعارضين بعد سقوط روبسبير ونهاية فترة الارهاب بدأت عناصر الجيروند تظهر من جديد بدأت البرجوازية الغنية تعود إلى السلطة وقد جاء في هذا الدستور على اهم ما يلي[48]:

1– ان فرنسا جمهورية.

2– لها حرية سياسية واجتماعية واقتصادية.

3– ان حق الانتخابات والترشيح لجميع المواطنين الفعالين اصحاب الاملاك الذين يدفعون الضرائب [49].

4- ان البرلمان مكون من مجلسين وهما كل من:

أ- مجلس الخمسمائة (على ان لا يقل عمر العضو عن 30 سنة) ومهمتهم تشريع القوانين.

ب-مجلس الشيوخ (على ان لا يقل عمر العضو عن 40 سنة) ومهمة هذا المجلس هو المصادقة على القوانين التي تشرع عن طريق مجلس الخمسمائة [50].

5- السلطة التنفيذية (حكومة الادارة) هي عبارة عن مجلس يضم من خمسة اعضاء ينتخبهم مجلس الشيوخ بعد ان يقدم مجلس الخمسمائة قائمة تضم 50 عضواً ووظيفتهم هي:

أ- اختيار الوزراء.

ب-المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي.

ت-مراقبة تنفيذ القوانين بالأجمع [51].

وعندما عقدت الحكومة التوجيهية في اول الانتخابات لها في مارس – ابريل عام 1797 خسر جميع أنصارهم واكتسح الملكيون مجلس البرلمان ليبدؤوا بتشريعات معادية للجمهورية ويسمحوا بذلك للنبلاء المهاجرين بالعودة لفرنسا، وبسبب هذه الاحداث تم الاستعانة بالجيش لدخول باريس والسيطرة عليها بالكامل في الرابع من سبتمبر 1797 م، وتم إثرها إلغاء نتائج الانتخابات وتم نفي 62 نائب إلى غينيا وإغلاق العديد من الصحف والحد من حرية الصحافة واتخاذ اجراءات ضد النبلاء المهاجرين ورجال الدين والكنيسة الذين كانوا وما زالوا يناصرون الملكية الفرنسية [52].

وفي نهاية حقبة الموجهين ورغم النجاحات العسكرية على عدة جبهات أوروبية ودولية إلا أن الحال قد تردى وأثرت الفوضى الداخلية على الأداء العسكري للجيش الجمهوري الفرنسي الذي بدأ بالسقوط في عدة جبهات، وتم فيما بعد بإعادة تأسيس نادي اليعاقبة من جديد ليفوز بالانتخابات ويتبنى سياسات متطرفة إلا أنه سرعان ما أطيح به في انقلاب ناعم من تدبير سايس الذي أصبح موجهاً في تلك الفترة، وكان هذا مقدمة للانقلاب الذي أنها الحقبة الثورية، وأسس لظهور العهد القنصلي ومن ثم العهد الإمبراطوري بقيادة نابليون بونابرت[53].

وعليه يمكن القول بان هذا الدستور مشابه على الاغلب لدستور 1791م، ذلك لان الدستورين يحرمان فئة معينة من حق الانتخاب ويفرقان بين طبقات المجتمع (الفقير والغني) وهذا بعكس دستور 1793م، الذي منح حق الانتخاب للجميع دون تمييز، فضلاً عن ذلك فأن دستور 1791 و 1795 يشددان على الحرية الاقتصادية وليس على الحرية السياسية التي شدد عليها دستور 1793، كما ان دستور 1795م، تكلم عن فصل السلطات ولكن في اطار حكم جمهوري ولهذا فقد عارض الملكيون هذا الدستور لكن حكومة الادارة قضت على المعارضة بالقوة واستعانت بشخصية نابليون الذي قضى على حركة المعارضة، وبالتالي فقد بدأت شخصية نابليون بالظهور في فرنسا ومن جميع الجوانب السياسية والاجتماعية وغيرها تأثيراً متغيراً في السياسة الفرنسية.

المبحث الثالث

أثر الثورة الفرنسية

عُدت الثورة الفرنســية من أهم الثورات في التاريخ الحديث لآثارها المباشرة والمعنوية البالغة على عدة صعد في مناطق مختلفة، إذ حدثت فيها تغييرات تاريخية هائلة فكانت الثورة أول مطالب بحقوق الشــعب عامة، فيما أسست ايضاً مفهوم المواطنة الفرنسية، وأن فرنســا مُلك جميع الفرنسيين جميعاً وليس فقط للحاكم الفرنسي، وأن ثروات فرنســا وانتصــارها وكل ما فيها هو ملك للشــعب الفرنســي جميعاً، كما وعدت عن الكثير من التغييرات السياسية والاجتماعية والتي تمثلت بسقوط الملكية مؤقتاً، إذ حصلت تغييرات مجتمعية هائلة، ومنها إلغاء النظام لإقطاعي والمساواة بين المواطنين جميعاً، من عمال ورجال دين ونبلاء من الذين خسروا ألقابهم على إثر الثورة، وكان لإعلان حقوق الإنسان والمواطن سابقة مهمة في تأريخ فرنسا والذي اوصفه المؤرخون بأنه غاية ما نادت به الثورة والتي اندعلت على اثرها في جميع ارجاء اوروبا، وكانت للثورة تأثيرات فكرية هائلة مثل تحييد دور الدين ومحاربته في الحياة العامة وترسيخ الفكر الجمهوري في أذهان الناس جميعاً[54].

ويمكن القول بأن الثورة الفرنسية قد اثرت في عدة مجالات منها:

المطلب الاول– الناحية السياسية: الثورة الفرنسية قضت على الحكم الملكي المطلق وفي البداية تحول الحكم إلى حكم ملكي دستوري وقُيد الملك بالدستور، وبعد اكتشاف خيانته اعدم وتحول الحكم إلى الجمهوري واعلن عن دستور 1793م، بأن الثورة الفرنسية قد زعزعت اركان انظمة الحكم في اوروبا وذلك بعد انتشار مبادئ الثورة الفرنسية (الحرية ، الاخاء، المساواة) كذلك اثرت الثورة الفرنسية على نمو الوعي القومي في اوروبا، والذي كان احد الأسباب الرئيسية للتغييرات السياسية في اوروبا خلال القرن التاسع عشر، لأن الثورة الفرنسية كانت هي المنبع الذي استقت منه الثورات الاخرى واهمها ثورات ربيع الشعوب 1848م، هذه الثورات كانت ضد الحكام الرجعيين وبأعقاب هذه التغييرات السياسية تغيرت خريطة اوروبا السياسية فتوحدت المانيا وكذلك بريطانيا واستقلت بعض دول البلقان[55].

كما وق شهدت الثورة جملة من الحقوق التي كان وقعها شديداً على فرنسا داخلياً وخارجياً ، والتي يمكن ايجازها بما يلي:

1– تحرر السياسة الفرنسية من هيمنة وسلطة رجال الدين والكنيسة.

2– تحول نظام الحكم في فرنسا من ملكي إلى جمهوري وبشكل عصري وحديث، إذ يختلف عن الانظمة السياسية التي كانت سائدة ليصبح بذلك اكثر انتشار من بين دول العالم.

3– تمت كتابة اول دستور للبلاد يقر بفصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن ان النظام في الدولة اصبح نظام اداري غير مركزي.

4– انتشار المبادئ التي سادت النظام الجمهوري من خلال توطيد افكار الاحرار من خلال الشعوب في حقها بالوحدة والاستقلال، إذ اصبح الشعب من حقه مقاومة واسقاط اي حكومة في حال اخلالها بالواجبات.

5- اصبحت الثورة الفرنسية من الناحية السياسية كأول تاريخ لنشوء الدول القومية الحديثة والتي مثلت الانظمة التي فيها إرادة الشعب على الرغم من الصعوبات التي اصابت مسار الثورة، ولا سيما من ملوك اوروبا المناصرين للملك لويس السادس عشر ومحاولتهم لإجهاض الثورة.

6- ورثت حكومة الادارة عدة انجازات سياسية وعسكرية ولا سيما خارج حدود فرنسا.

7- دفعت سياسة الثورة الفرنسية الى الجهات المحاولات التي اجرتها الدول الاوربية والتي ارادات اجهاض الثورة حتى لا تصل اثارها اليهم[56].

8- استقطبت الثورة العديد من اللاجئين السياسيين الذين فروا من النظام السياسي الملكي، إذ مكنتهم من العمل في جمعيات واندية كانت خاصة بهم، وعودة المهاجرين الذين هجروا ابان الثورة فضلاً عن حصولهم على مناصب إدارية وسياسية وعسكرية في الدولة.

9- قيام نابليون بالانقلاب على حكومة الإدارة في عام 1799 ليؤسس امبراطوريته فيها.

10- وضع دستور جديد للبلاد يساير نابليون وإمبراطورتيه فضلاً عن ذلك تم اقراره من الشعب لكونه اكثر شعبية نتيجة انتصاراته على الجيوش المعادية للثورة [57].

المطلب الثاني- الناحية الاجتماعية:

افرزت الثورة الفرنسية نتيجة مقاومة الارستقراطية والحروب الاهلية جملة من النتائج وذلك في مجال الاجتماعي ومنها:

1- اصبحت الحرية من حق كل مواطن ولجميع فئات المجتمع الفرنسي وان لا تتقيد بقيود، إلا ما فيه مخالفة للقانون او فيه ضرر على المواطنين.

2- اصبحت حرية التعبير من حق اي انسان.

3- شمول نطاق الحرية على الحق في اختيار المعتقدات الدينية والآراء الشخصية والتصورات والتعبير والافكار عنها بصورة آمنة عبر الوسائل المختلفة[58].

4- اصبح القانون هو خادم للحريات وعن تعبير إرادة الأمة التي شاركت في وضعه، وان لا يكون حاكماً على الحريات كما كان معمول فيه في السابق.

5- حضر الممنوعات وان تحدد وفق اسس قانونية تشكل لذلك.

6- اعلان المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس كونهم احراراً في حياتهم، والغاء نظام الرق والعبودية منهم.

7- توزيع المساعدات الحكومية على جميع فئات المجتمع، وان لا تقتصر على فئة معينة كما كان معمول فيه بالسابق ايام النظام الملكي، حتى يحضون بحياة كريمة[59].

8- استمتاع الفرد بحق الملكية الفردية والتي كانت تقتصر على الطبقات العليا في المجتمع الفرنسي.

9- الغاء جميع الامتيازات الخاصة والعامة امام القانون وخاصة الامتيازات العسكرية ورجال الدين والحكومة وطبقاتها العليا، فضلاً عن الغاء والالقاب والشعارات والشرف الموروث.

10- اصبحت الوظائف تعطى وتوزع حسب الكفاءة واصبح رجال الدين موظفين في الدولة، وليس لديهم أي سلطة مستمدة إلا لخدمة الشعب بصورة عامة.

11- اصبح من حق الفرد الانتخاب والترشيح وفق ما نص عليه القانون، وكما اصبح للمرأة جزء من الميراث بعد ان كان مقتصر على الرجال، وايضاً اصبحت المرأة اكثر تحرراً وفق الحقوق القانونية الجديدة في البلاد [60].

12- اصبحت التجارة وخطوط النقل والزراعة والتعليم مجاني وفق حقوق مكفولة ضمن القانون ولجميع فئات المجتمع، بينما الضرائب تجبى من الجميع دون تمييز بين فئة واخرى في المجتمع.

13- الغاء الحواجز الكمركية وتحرير التجارة الخارجية والداخلي والغاء النقابات التي تحدد من حرية العمل والعمال بصورة عامة فضلاً عن تحرير النظام الاقتصادي وتحوله إلى الرأسمالي والحر.

14- اصبح على الجميع المشاركة الزاماً في نفقات الدولة وتحديد مقدار الضرائب التي اصبحت من حق الشعب في تحديدها.

15- ظهور طبقة من صغار الملاكين في فرنسا الذين كانوا شديدي الحرص والاخلاص للثورة على عكس ما كانوا اصحاب المصالح من الاشراف والنبلاء، الذين شددت عليهم الثورة الخناق والتي أدت فيما بعد إلى هجرتهم الى الدول المجاورة وخروجهم من الاراضي الفرنسية [61].

وعليه يمكن القول بأن الثورة الفرنسية قد الغت الامتيازات الطبقية وازالت ما تبقى من النظام الاقطاعي كذلك جاءت الثورة وقلصت التفاوت الطبقي وقلصت نفوذ رجال الدين واصبح هؤلاء موظفي دولة بعد ان كانوا عبارة عن دولة في داخل دولة.

كما وأثرت الثورة على بعض المجالات الاقتصادية والإدارية والثقافية ايضاً، ويمكن ايجازها بما يلي:

اولاً- الناحية الاقتصادية: الثورة الفرنسية هي ثورة برجوازية فالطبقة البرجوازية هي التي استفادت من الثورة وهي التي قطفت الثمرة، وذلك لأن وثيقة حقوق الانسان التي كانت من اعداد البرجوازيين، حق التملك، الحرية الاقتصادية وهكذا كان دستور 1791م، الذي اعطى حق الانتخاب والترشيح لأصحاب الاملاك الذين يدفعون الضرائب (مواطنين فعالين) وهكذا ايضا في دستور 1795م[62].

ومن الجدير بالذكر بأن الفلاحين والعمال قد استفادوا ايضاً من الثورة الفرنسية ولكن ليس بالقدر الذي استفادت منه الطبقة البرجوازية، ولم يخرج الفلاحون والعمال صفر اليدين فقد تحسنت اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالمقارنة مع الوضع في ظل النظام القديم، ويكفي الغاء امتيازات الطبقة الاولى والثانية ومصادرة املاك الكنيسة واملاك النبلاء، والتخفيف من الضرائب المفروضة على العمال والفلاحين[63].

ثانياً- الناحية الادارية: نُظمت فرنسا من ناحية إدارية في بداية الثورة وقسمت إلى 83 وحدة ادارية وبهذا ضعف الحكم المركزي اثناء فترة حكم الجيروند الذين ايدوا فكرة الحكم اللامركزي، إلا إن هذا الوضع تغير مع تولي اليعاقبة زمام المور بزعامة روبسبير بحجة انقاذ الثورة ورفع شعار " الوطن في خطر" واصبح الحكم حكم مركزي

قوي سلطوي، وحكم روبسبير بصورة دكتاتورية بالرغم من اعلان الجمهورية وقد آمن بأن الغاية تبرر الوسيلة (الغاية انجاح الثورة والوسيلة هي الدكتاتورية والارهاب)[64].

ثالثاً– الناحية الثقافية: ذكرنا ان الحركة العقلية وحركة التنوير هي أحد الأسباب لنشوب الثورة الفرنسية وظهر في فرنسا قبل الثورة ادباء وفلاسفة لهم دور كبير في تنبيه او توجيه الشعب الفرنسي للتحرك للحصول على حقوقه، ومن هؤلاء مونتسكييه وروسو وفولتير وغيرهم، إذ ازداد الاهتمام بالثقافة والتعليم بعد الثورة الفرنسية واصبح التعليم الابتدائي اجباري ومجاني، وتأسست الجامعات وبدأ الاهتمام باللغات والتأريخ ودار الكتب والمتاحف، وهكذا تطورت الحركة العقلية التي بدأت قبل الثورة[65].

الخاتمة

من خلال ما تقدم في موضوع الثورة الفرنسية توصلنا الى عدة نتائج كالتالي:

1– اعدت الثورة من اكثر الثورات تأثيراً على الفكر والسياسة العالمية وأكثرها انتشاراً لتشمل بذلك خارج الحدود الفرنسية وليس بداخلها فحسب.

2– ساهمت الثورة الفرنسية على صناعة عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية ودينية من اجل تكوين تيار متدفق وشامل في جميع المدن الفرنسية وكان اكثرها هم الطبقة الكادحة من الفلاحين.

3– كان مراد الثوار هو اعلام الملك بأهمية وقوة الشعب وايضاً لتقييد سلطته وسلطة النبلاء ورجال الدين، إذ لم تكن الثورة قائمة على سقاط الملك واعلان الجمهورية.

4– انحراف بعض مسارات الثورة نحو الإرهاب والتطرف الأمر الذي اجج الصراعات بين الأحزاب السياسية من جهة والشعب من الجهة الأخرى والذي أدى إلى حصد الألاف من الارواح فيه.

5– كان لإعلان وثيقة حقوق الأنسان هي من افضل ما نتج وتوصل إليه طبقة البرجوازيين آنذاك لكونها من الحقوق الانسانية والتي برزت بقوة لحرية الفرد والامة وسيادتها وسلطة القانون.

6– تم استحداث ثلاثة دساتير مهمة خلال فترة الثورة مثل دستور 1791م ودستور 1793، ودستور 1795 إذ تعتبر هذه الدساتير انجاز للثورة بحد ذاته.

الهوامش

(1) صلاح هريدي، اوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الاولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص 15.

(2) الملك لويس السادس عشر ولد لويس في قصر فرساي في فرنسا (23 اغسطس 1754-23 يناير 1793) وريث العرش عن الملك لويس الخامس عشر، وقد منح لقب دوق منذ ولادته، إذ يعتبر لويس السادس عشر هو آخر ملوك فرنسا، قبل ثورة 1789م، والتي ادت إلى إلغاء الحكم المطلق، تزوج من ماري انطوانيت وهو في عمر الخامسة عشر وانجب منها لويس السابع عشر الذي مات صغيراً في سنة 1793م، حاول لويس السادس عشر الفرار من فرنسا برفقة زوجته لكن سرعان ماالقي القبض عليهما واعدامهما بواسطة المقصلة في باريس، ينظر اكثر: https://arz.wikipedia.org/wiki/

(3) William Doyle,the oxford history of the french revolution,2003,p73.

(4) Ibid, pp74-75.

)5(Albert soboul,the french revolution 1787–1799,1975 p1 29
)6(Ibid, p 31.
)7(Hibbert, C The french revolution. Penguin UK ,1982 56 P
(8) ايريك هوبز باوم، عصر الثورة في اوروبا 1789–1848، ترجمة: فايز الصياغ، تقديم:مصطفى الحمارنة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007، ص47.
)9(Sutherland, D. M. (1986). France, 1789-1815: Revolution and counterrevolution. Oxford University Press on Demand, p25.
)10(Linda S. frey and marsha L. frey,the french revolution,2004, p3
)11(Hampson, N. (2013). Asocial history of the french revolution, routledge,Vol. 22 , p56.
)12(Ibid, p57.
13 كارلتون هيز، التاريخ الاوربي الحديث 1798–1914، ترجمة: فاضل حسين، د.ط، جامعة الموصل، 1987 ، ص300.
)14(Linda S. frey and marsha L. frey, Opid, 19.
)15(Hibbert , Opid, p96.
)16(William Doyle, Opid,p99.
)17 (John Hall Stewart. Adocumentary survey of the french revolution,New York: Macmillan,1951, p.86.
)18(Linda S. Frey and Marsha L. frey, Opid, P63.
)19(Albert Soboul, the french revolution 1787-1799, 1975, p129
)20(Martyn Lyons, france under the directory 1975 ،p5.
(21) هو سجن أنشيء في فرنسا بين عامي 1370 –1383 كحصن للدفاع عن باريس ومن ثم كسجن للمعارضين السياسيين والمحرضين ضد الدولة واصبح على مدار السنين رمزا للطغيان والظلم ، انطلقت منه الشرارة الاولى للثورة الفرنسية في 14 يوليو عام 1789 وما تزال فرنسا تحتفل بمناسبة اقتحام السجن باعتباره اليوم الوطني لفرنسا وانتهاء حقبة طويلة من الحكم المطلق ينظر اكثر https://sites.google.com/view/thawrahfaransih/.
(22) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر: اوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د. س، ص33.
(23) لويس عوض، الثورة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ب، د.س، ص61.
(24) أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789–1950)، ترجمة: بهاء فهمي، مراجعة: احمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، د.ب، ط6، 2006، ص60.
(25) زينب عصمت راشد، تاريخ اوروبا الحديث والمصار 1789–1917، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية،2002، ص44.
(26) المصدر نفسه، ص ص44– 45.
(27) شوقي عطا لله الجمل وعبد لله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوروبا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م، ص96.
(28) وهيب ابي الفضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة من الديانة المسيحية حتى اواخر القرن العشرين، نوبليس، د.ب، ط2، ج10، 2005، ص 180.
(29) زينب عصمت، المصدر السابق، ص69.
(30) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر، ج1، بيروت، 1979م، ص120.
(31) وهيب ابي الفضل، المصدر السابق، 186.
(32) عبد المجيد نعنعي، اوروبا في بعض الازمنة الحديثة والمعاصرة 1453–1847، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م، ص88.
(33) ميلاد.أ. المقرحي، تاريخ اوروبا الحديث 1453–1848، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م، ص295.

(34) هربرت فيشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث، ترجمة: احمد نجيب هاشم، دار المعارف، مصر، د.س، ص23.

(35) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الاوروبي والامريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992م، ص310.

(36) شوقي عطا لله الجمل وعبد لله عبد الرزاق ابراهيم، المصدر السابق، ص 116.

(37) المصدر نفسه.

(38) عبد الفتاح ابو علية واسماعيل احمد ياغي، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1979م، ص255.

(39)جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم ، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 81.

(40) عبد المجيد نعنعي، المصدر السابق، ص664.

)41(Censer and Hunt, liberty, equality, fraternity: exploring the french revolution, pp92–94.

)42(Doyle, Ibid, p316.

)43(Timothy Tackett, rumor and revolution: The case of the september massacres, french history and civilization (2011) Vol. 4, p 54.

)44(Ibid , p 57.

)45(فاروق عثمان أباظة: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1995، ص178.

(46) حميد حبيب المالكي، الثورة الفرنسية، بحث في الأسباب والنتائج، المتاح في الموقع الإلكتروني www.alhewar.org/debat/show.artasp.

(47) **أليكسى دو توكفيل**، النظام القديم والثورة الفرنسية، ترجمة: خليل كلفنت، **المركز القومى للترجمة للنشر، القاهرة، 2017، ص**124.

)48(Albert Soboul, Ibid, p501.

)49(Timothy Tackett, Opid.Cit, pp 55-58.

(50) برنار غروتويزن، فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة:عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 2007م، ص 166.

(51) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص320.

)52(Albert Soboul, Ibid, p508.

)53(Doyle, Ibid, p375.

)54(Michel Bonura French Thought and the American Military Mind. Florida State University Press, 2008

)55(Haltzel, M. H., & Klaits, J.The Global Ramifications of the french revolution:The french revolution in russian intellectual life 23, 1922-1789.1994, pp179-180,

)56(Ibid, p181.

)57(Martyn Lyons,Opid, P75.

(58) احمد باسل الرفاعي، حقوق الانسان في فلسفة الثورة الفرنسية، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، العدد19، مكة المكرمة ، ج1، 1420هـ، د.ص.

(59) ايريك هوبز باوم، المصدر السابق، ص188.

(60) البير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة:جورج كوسي، دار منشورات عويدات، بيروت، باريس، منشورات بحر المتوسط، ط4، 1989م، ص597.

(61) حميد حبيب المالكي، الثورة الفرنسية بحث في الاسباب والنتائج، د.ط. د.م. ص169.

(62) هربرت فيشر، المصدر السابق، ص 355.

(63) ميلاد. أ. المقرحي، المصدر السابق، ص312.

(64) المصدر نفسه، ص317.

(65) عثمان سلطان، التاريخ السياسي، مكتبة الايمان، دمشق ج1، 1344هـ، ص264.

المصادر

الكتب العربية والمعربة

1- أ.ج.جرانت وهارولد تمبرلي، اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789-1950)، ترجمة: بهاء فهمي، مراجعة: احمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، د.ب، ط6، 2006، ص60.

2- **أليكسي دو توكفيل**، النظام القديم والثورة الفرنسية، ترجمة: خليل كلفت، **المركز القومى للترجمة للنشر، القاهرة ، 2017، ص**124.

3- ايريك هوبز باوم، عصر الثورة في اوروبا 1789- 1848، ترجمة: فايز الصياغ، تقديم:مصطفى الحمارنة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007، ص47.

4- برنار غروتويزن، فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة:عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 2007م، ص 166.

5- البير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: جورج كوسي، دار منشورات عويدات، بيروت، باريس، منشورات بحر المتوسط، ط4، 1989م، ص597.

6- جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 81.

7- حميد حبيب المالكي، الثورة الفرنسية بحث في الاسباب والنتائج، د.ط. د.م. ص169.

8- حمد حبيب المالكي، الثورة الفرنسية، بحث في الأسباب والنتائج، المتاح في الموقع الإلكتروني www.alhewar.org/debat/show.artasp.

9- زينب عصمت راشد، تاريخ اوروبا الحديث والمصار 1789-1917، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية،2002، ص44.

10-شوقي عطا لله الجمل وعبد لله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوروبا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م ، ص 96.

11-صلاح هريدي، اوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الاولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص 15.

12-عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر: اوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د. س، ص33.

13–عبد الفتاح ابو علية واسماعيل احمد ياغي، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1979م، ص255.
14–عبد المجيد نعنعي، اوروبا في بعض الازمنة الحديثة والمعاصرة 1453–1847، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م، ص88.
15–عثمان سلطان، التاريخ السياسي، مكتبة الايمان، دمشق ج1، 1344هـ، ص264.
16–عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الاوروبي والامريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992م، ص310.
17–فاروق عثمان أباظة: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1995، ص178.
18– كارلتون هيز، التاريخ الاوربي الحديث 1914–1798، ترجمة: فاضل حسين، د.ط، جامعة الموصل، 1987 ، ص300.
19–لويس عوض ، الثورة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ب، د.س، ص61.
20–ميلاد.أ. المقرحي، تاريخ اوروبا الحديث 1453–1848، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م، ص295.
21–هربرت فيشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث، ترجمة: احمد نجيب هاشم، دار المعارف، مصر، د.س، ص 355.

الصحف والمجلات:

1– احمد باسل الرفاعي، حقوق الانسان في فلسفة الثورة الفرنسية، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، العدد19، مكة المكرمة ، ج1، 1420هـ، د.ص

الموسوعات

1– وهيب ابي الفضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة من الديانة المسيحية حتى اواخر القرن العشرين، نوبليس، د.ب، ط2، ج10، 2005، ص 180.
2– عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر، ج1، بيروت، 1979م، ص120.

الكتب الاجنبية:

1- Albert Soboul, The French Revolution 1787–1799(1975 p 1127–29.
2- Albert Soboul, The French Revolution 1787-1799, 1975,pp129
3- Censer and Hunt, Liberty, Equality, Fraternity: Exploring the French Revolution, pp92–94.
4- Haltzel, M. H., & Klaits, J.The Global Ramifications of the French Revolution. The French Revolution in Russian Intellectual Life 23,1922-1789, 1994.pp179-180,

(Vol. 22), ,Hampson, N. (2013). A social history of the French Revolution Routledge -5 p56.
.P 56,1982 ,Hibbert, C The french revolution. Penguin UK -6
John Hall Stewart. A Documentary Survey of the French Revolution. New -7 Macmillan, 1951, p. 86.:York
Linda S. Frey and Marsha L. Frey, The French Revolution ,2004, p3 -8
p5. ،Martyn Lyons, France under the Directory 1975 -9
Michel Bonura French Thought and the American Military Mind. Florida State -10 30-10. P 2008University Press,
Sutherland, D. M. (1986). France, 1789-1815:Revolution and counterrevolution. -11 Oxford University Press on Demand, p25.
Timothy Tackett, "Rumor and Revolution: The Case of the September -12 Massacres," French History and Civilization (2011) Vol. 4, pp 54-58.
Timothy Tackett, "Rumor and Revolution: The Case of the September -13 Massacres," French History and Civilization (2011) Vol. 4, p 54.
William Doyle, The Oxford History of the French Revolution, 2003,p73. -14

المصادر الالكترونية

/https://arz.wikipedia.org/wiki -1

2-/https://sites.google.com/view/thawrahfaransih